

## مساهمة (1)

علي الجرباوي\*

خريطة الطريق لن توصلنا إلى التسوية المنشودة،

وإنما ستستنزفنا في عملية تفاوضية عقيمة

كان المقصود من خريطة الطريق أن تمثل آلية تنفيذية للرؤية التي عبر عنها الرئيس بوش بأن تقوم التسوية السياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على مبدأ إقامة دولتين،

إسرائيل وفلسطين المستقلة والقادرة على الحياة والاستمرار، بحلول سنة 2005. لكن هذه الآلية لم تكن محكمة أصلاً لأنها اشتملت، أولاً، على ثلاث مراحل غير مضمونة الانسياب تلقائياً، مكررة وضعية اتفاق أوسلو، ولكونها، ثانياً، تركت القضايا الأساسية اللازم حلها لإنهاء الصراع إلى المرحلة الثالثة، الأمر الذي يعني تأجيل المواجهة التفاوضية الحاسمة إلى مرحلة متأخرة تكون إسرائيل حتى بلوغها كسبت وقتاً إضافياً ثميناً لتثبيت وقائع إضافية على أرض الواقع. باختصار، يُشتم من آلية خريطة الطريق إعادة لآلية اتفاق أوسلو الذي أوصل الوضع الفلسطيني إلى كارثة حقيقية.

مع ذلك، لم توافق الحكومة الإسرائيلية على هذه الخريطة، لأنها تضمنت قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وحاولت بشتى وسائل الضغط أن تدمر هذه الخريطة. وعندما ضغطت عليها الإدارة الأميركية، ولم تجد بداً من الموافقة على الخريطة، جاءت الموافقة مشروطة بـ 14 تحفظاً جوهرياً يطيح فعلياً بمضمونها. وقد قبلت الإدارة الأميركية، من الناحية العملية، هذه التغييرات حين وعدت أن تأخذها بعين الاعتبار عند التنفيذ.

---

(\* ) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت والأمين العام للجنة الانتخابات المركزية.

استطاعت الحكومة الإسرائيلية، بتواطؤ أميركي واضح وصریح من ناحية، وبتفاؤل مفرط وغير مبرر من أوساط فلسطينية من ناحية أخرى، أن تلغي بسرعة النقطة الإيجابية الوحيدة في خريطة الطريق، وهي تزامن تنفيذ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لالتزاماتهما المحددة. عوضاً عن ذلك، أصبحت العملية تسلسلية متدرجة، مطلوب من الجانب الفلسطيني بموجبها تنفيذ التزامات محددة، وخصوصاً على الصعيد الأمني، كي يقوم الجانب الإسرائيلي بالحكم عليها ويقرر إن كان سيستجيب بخطوات يحددها. وبالتالي، وبسرعة كبيرة، أصبحت المفاوضات الحالية نسخة مكررة عن المفاوضات السابقة التي استمرت تسعة أعوام ولم تؤد إلا إلى إعادة الاحتلال الفعلي للمناطق الفلسطينية.

يجب أن يكون واضحاً أن الحكومة الإسرائيلية غير مهتمة بالتوصل إلى تسوية، وإنما اهتمامها منصب على التوصل إلى تهدئة. وقد استحصلت على هذه التهدئة بشكل مسبق، ولم يعد لديها دافع قوي إلى التقدم الجدي في المسار التفاوضي، سوى ربط الفلسطينيين بوهم يستمر أطول فترة ممكنة تستغلها إسرائيل في الحصول على الهدوء من جهة، وعلى إمكان لتثبيت أوضاعها الاستيطانية من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، فهدفها لا يختلف كثيراً عن الهدف الإسرائيلي الذي لن يتعدى، في أفضل الأحوال، الموافقة على إقامة "دولة" مؤقتة لفترة مديدة، ويتلخص هدف هذه الإدارة بتحقيق الهدوء في الصراع كي يتمكن الرئيس بوش من استخدام هذا الملف في حملته الانتخابية المقبلة سريعاً، وخصوصاً في ضوء التعقيدات غير المتوقعة في الملف العراقي الذي سيشكل جرحاً نازفاً في هذه الحملة الانتخابية. ومن الواضح أن الإدارة الأميركية لن تغامر خلال فترة هذه الحملة بالدخول في حالة صدام، ولو يسير، مع الحكومة الإسرائيلية واللوبي المساند لها في واشنطن، وجزء منه موجود داخل الإدارة ذاتها.

ينبغي لنا ألا نؤخذ بالرغبة الفلسطينية في تطبيق خريطة الطريق. فهذه الرغبة بحاجة إلى قوة تدعمها، وبحاجة إلى شريك إسرائيلي راغب أيضاً في التطبيق، وبحاجة إلى إدارة أميركية معنية بإنهاء الصراع، حتى لو أدى بها ذلك إلى مواجهة إسرائيل. هذه العوامل جميعها غير متوفرة على الإطلاق. لذلك لن توصلنا هذه الخريطة إلى

التسوية السياسية المنشودة فلسطينياً، وإنما ستستنزفنا في عملية تفاوضية عقيمة لفترة أرجو ألا تكون طويلة.

يجب أن نكون صريحين ونصدق أنفسنا القول، ويكفينا عدم اعتراف بالخطأ إذا ما اقترفناه. فعداً أن الاعتراف بالخطأ فضيلة، فإن هذا الاعتراف أساسي لعملية التقويم. لكننا فلسطينياً قلما أدخلنا أنفسنا في عملية تقويم جدية، ولذلك فإننا دائماً نخسر معاركنا ومواقفنا. منذ مدة طويلة نسبياً قال كثيرون إن أساليب النضال ليست مقدسة، وعلينا مراجعة الذات في هذه الأساليب، وخصوصاً أن بعضها قد يضر بنا أكثر مما يفيدنا. لكن كان هناك صيحات عالية تقول إن المقاومة المسلحة والعمليات التفجيرية مقدسة، ولا يجوز حتى الحديث عنها. أين أوصلنا ذلك؟ أوصلنا إلى أن نعلن، مضطرين، هدنة من طرف واحد، ومن دون أن تتم تلبية أي شرط من شروطنا الفلسطينية. لماذا تم ذلك؟ لأن موازين القوى اختلفت أكثر مما كانت مختلفة أصلاً بعد الحرب ضد العراق، وأصبح هناك إملاءات أميركية تمارس على جميع الجهات الفلسطينية، السلطة والفصائل المعارضة سواء بسواء، بشكل مباشر، وبأشكال مستترة من خلال وسطاء ووكلاء. وكما السلطة، لم تجد الفصائل المعارضة، على الرغم من الشعارات الطنانة، بدأً من الاعتراف بالواقع ومن أن تقبل بالهدنة التي أعتقد أنها لو جاءت مسبقاً، ونتيجة مراجعة فلسطينية ذاتية لتصويب مسار الانتفاضة، لما انتهى الحال بنا إلى هذا المآل.

كما أن للمقاومة سياقاً فإن لتوقفها سياقاً أيضاً. ثمة أسباب فلسطينية ذاتية دفعت في اتجاه التوصل إلى إيقاف أعمال المقاومة (الهدنة)، وثمة أيضاً أسباب موضوعية كما أشرت إلى ذلك آنفاً. علينا الانتباه إلى أن إسرائيل حصلت على الثمن مقدماً عندما استطاعت أن ترغم الجانب الفلسطيني على إيقاف المقاومة الفلسطينية بشكل شامل، داخل مناطق 1948 وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 أيضاً، ومن دون أن تضطر إلى دفع أية استحقاقات فعلية وذات مضمون من خريطة الطريق.

السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الجانب الفلسطيني المنهك من جميع النواحي قادر على العودة الانسيابية إلى مقاومة الاحتلال، وخصوصاً شن عمليات داخل الخط الأخضر، بمجرد انتهاء الفترة المعلنة للهدنة؟ علينا الانتباه إلى أن الضغوط الخارجية

ستستمر وتتصاعد على كل الأطراف الفلسطينية مطالبة بتمديد أجل الهدنة. يضاف إلى ذلك أن السلطة الفلسطينية، ممثلة بالحكومة الجديدة، معنية لأسباب كثيرة باستمرار الهدنة واستقرار التهدئة. ويجب ألا يغيب عن البال أن قطاعات فلسطينية واسعة تريد التقاط أنفاسها، وترغب في استمرار توقف أعمال المقاومة. إذاً، هناك عدة عوامل تضغط في اتجاه استمرار الهدنة، ويبقى السؤال: إلى متى تستطيع هذه الهدنة أن تستمر في حالة عدم التزام الجانب الإسرائيلي خريطة الطريق، ومواصلته فرض شروطه على الجانب الفلسطيني؟

كي لا نضحك على أنفسنا، علينا الاعتراف بعدم وجود استراتيجية فلسطينية موحدة ومنتفحة عليها لإعادة ترتيب الأوضاع الفلسطينية خلال فترة الهدنة. كل طرف من الأطراف الفلسطينية، كالعادة، "يغني على ليلاه". طبعاً الشعارات كثيرة، لكن الفعل في هذا المجال قليل. بالتأكيد يجب التوصل إلى استراتيجية واحدة وواضحة تحكم الفعل الفلسطيني، لكن لا يوجد حتى الآن ما ينبئ بوجود إمكان للتوصل إلى ذلك. فالآليات غير موجودة، بل بالعكس، لا تزال جميع الآليات القديمة هي المستخدمة؛ وهي آليات لا يمكن أن توصل إلى نمط جديد في العمل السياسي الفلسطيني. أود في هذا المجال أن أشير إلى أن نكبة فلسطين المستمرة هي في نخبها التي لم تستطع، عبر العقود، أن تستوعب الضرورات الوطنية العامة (مع أن الحديث الشعائري عن ذلك كثير ودائم)، وغلبت دائماً المصالح الفئوية والشخصية، الأمر الذي أدى إلى تشرذم العمل الوطني وعدم بلوغه الهدف. إن تغيير الوضع يحتاج إلى رؤية جديدة وتطبيق جديد، ولا يمكن لنخبة فشلت أن تكون هي ذاتها مبعث هذه الرؤية الجديدة والتطبيق الجديد. باختصار: ثمة ضرورة لانبعاث نخبة فلسطينية جديدة، وإلى أن تظهر سنبقى ندور في الحلقة المفرغة.

بصفتي الأمين العام للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية لا أريد أن أقحم نفسي في المجال السياسي المحيط بالانتخابات، إذ يجب أن أحافظ على الحياد في هذه المسألة. أستطيع القول فقط إن اللجنة تقوم بالاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة عندما يتاح إجراؤها، وإن هناك كثيراً من الصعوبات التي يجب تخطيها قبل أن تصبح الانتخابات ممكنة.

أمّا بالنسبة إلى موضوع التدخل العربي الحالي في العملية السياسية الدائرة في المنطقة فيجب أيضاً أن نكون صريحين وواضحين: النظم العربية من دون استثناء، لكن مع تفاوتات، تقوم بعملية ممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني للقبول بما تريده الإدارة الأميركية. بالتأكيد الوضع العربي المنهار تفاقم بعد الحرب على العراق، وأصبح كل نظام عربي يريد تحقيق الرضى الأميركي. لذلك انهالت وستنهال المطالب العربية على الجانب الفلسطيني كي يوائم نفسه مع المتطلبات الأميركية. وبالتأكيد لن يتم العكس، أي أن تمارس هذه النظم أية ضغوط على الإدارة الأميركية كي تعدل مواقفها العلنية المؤيدة لإسرائيل والداعمة لها. وباختصار: إن التدخل العربي حالياً تدخل سلبي وليس تدخلاً إيجابياً؛ بمعنى أنه تدخل على الجانب الفلسطيني لا معه. وما يؤرق البال أن الوضع السيئ هذا غير مرشح للتغير والتبدل في المدى المنظور على الإطلاق. ■

أواسط تموز/ يوليو 2003

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>